

المادة 7 : لا تصح اجتماعات اللجنة إلا بحضور نصف عدد أعضائها على الأقل، وإذا لم يكتمل النصاب، تجتمع اللجنة بعد ثمانية (8) أيام بعد استدعاء ثان وتصح مداولاتها حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 8 : تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً.

المادة 9 : تدون مداولات اللجنة في محاضر، يرقمها ويصنفها ويوقعها رئيس وأعضاء اللجنة.

المادة 10 : تتولى المصالح المعنية للوزارة المكلفة بالتجارة، الأمانة التقنية والإدارية للجنة.

المادة 11 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 29 يونيو سنة 2001.

حميد تمار

—————★—————

قرار مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 2 يوليو سنة 2001، يحدد القائمة الإسمية لأعضاء اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمجانسة النصوص المتعلقة بالمهن والنشاطات المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري.

بموجب قرار مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 2 يوليو سنة 2001، تحدد القائمة الإسمية لأعضاء اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة

بمجانسة النصوص المتعلقة بالمهن والنشاطات المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري، عملاً بأحكام المادة 7 مكرر 2 من المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 9 رمضان عام 1417 الموافق 18 يناير سنة 1997 والمتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتطبيقاتها، المعدل والمتمم، كما يأتي :

- صفية مزياني، نائبة مدير بالوزارة المكلفة بالتجارة، رئيسة،

- رشيد حدار، نائب مدير بالوزارة المكلفة بالدأخلية والجماعات المحلية، عضواً،

- حسان أبران، رئيس مكتب بالوزارة المكلفة بالمالية، عضواً،

- فيصل عباس، مدير بالوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم، عضواً،

- مسعود بودبودة، رئيس مكتب بالوزارة المكلفة بالفلاحة، عضواً،

- شريفة موسى بوجلطية، رئيسة دراسات بالوزارة المكلفة بالصناعة وإعادة الهيكلة، عضواً،

- رشيد لعور، مدير بالوزارة المكلفة بالسكن والعمران، عضواً،

- نور الدين أحمد سيد، نائب مدير بالوزارة المكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية، عضواً،

- عبد القادر بن بوعلي، نائب مدير بالوزارة المكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية، عضواً،

- فاطمة الزهراء شايب، مكلفة بالدراسات والتأخيص بالوزارة المكلفة بالصحة والسكان، عضواً،

- هجيرة توهامي، مكلفة بالدراسات والتأخيص بالوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، عضواً.